



الاضطرابات الإقليمية تنعكس على سوق الأسهم السعودي

يتوقع أن يطغى التذبذب على الأسواق المالية في المملكة خلال الفترة الراهنة التي تشهد فيها بعض دول المنطقة حالة من الاضطرابات السياسية. فقد هبط مؤشر "تاسي" بحوالي 6,4 بالمائة في 29 يناير بسبب القلاقل السياسية في مصر، كما تراجعت بصورة حادة المؤشرات المالية الأخرى مثل أسعار الصرف الأجلة وأسعار مقايضة مخاطر الديون. وكنا نرى أن سوق الأسهم مقيمة بصورة مغرية قبل الهبوط الأخير، لكن نعتقد الآن أن المستثمرين سيتوخون الحذر في ظل الأحداث المتلاحقة.

ولا يعتبر الانخفاض في تاسي أمراً مستغرباً بعد أن انعكست الأحداث في القاهرة على الأسواق الإقليمية والعالمية على حد سواء، وقد نتج عن هذا الهبوط فقدان جميع المكاسب التي حققتها السوق السعودية منذ منتصف أكتوبر مما أدى إلى انخفاض مكرر الربحية إلى ما دون 15 مرة. ورغم أن الاضطرابات الحالية في المنطقة لم تؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد السعودي أو في التوقعات المستقبلية لأداء معظم شركات المساهمة لكنها أدت بالتأكيد إلى زعزعة الثقة وسط المستثمرين الأجانب. وربما يتأثر بعض المستثمرين السعوديين في البورصة المصرية بصورة مباشرة من الأحداث خصوصاً أن صافي مشترياتهم من الأسهم المصرية كان قد بلغ 126 مليون دولار عام 2010.

وتوضح حركة المؤشرات المالية الأخرى خلال العطلة الأسبوعية في المملكة حالة الحذر التي تنتاب المستثمرين الأجانب. فقد قفز سعر الصرف الأجل لعام إلى أعلى مستوى له خلال عامين. وعادة ما تشير أسعار الصرف الأجل إلى ارتفاع قيمة الريال خلال العام القادم لكنها تشير حالياً إلى انخفاض متوقع في قيمته (انظر الصفحة التالية). كذلك قفز مؤشر آخر هو سعر الفائدة على مقايضة مخاطر الديون السيادية الذي يوفر نوعاً من الضمان ضد تعثر الحكومات في تسديد ديونها والذي سجل أعلى مستوى له منذ أغسطس 2009 بتاريخ 29 يناير. ولا تعتبر هذه التحركات في أي من المؤشرين على قدر كبير من الأهمية؛ حيث أن الأحداث الراهنة في المنطقة لن تؤدي لتغيير سياسة سعر الصرف كما أن عدم وجود ديون سيادية وديون محلية تكاد لا تذكر يعني أن التداول في عقود مقايضة مخاطر ديون المملكة ليست ذات بال.

إلا أن تأثير هذه الاضطرابات ينعكس إيجاباً على المملكة في هيئة ارتفاع أسعار النفط، ذلك أن الاضطرابات في هذه المنطقة عادة ما تتسبب في ارتفاعات قصيرة الأجل في أسعار النفط وهذا ما حدث بالفعل في 29 يناير عندما قفز سعر خام غرب تكساس بنحو 4,3 بالمائة بينما لم يتعدى ارتفاع خام برنت نسبة 0,7 بالمائة. وبالرغم من أن الأحداث في مصر وتونس واليمن وغيرها لم تؤثر بصورة مباشرة على سوق النفط العالمي إلا أنه من المحتمل أن تميل أسعار النفط نحو الارتفاع مع استمرار التوتر.

ولا زال الوقت مبكراً جداً لتحديد ما هي طبيعة التأثير المباشر على اقتصاد المملكة، إن وجد. وتمثل مصر أحد أكبر الأسواق لصادرات المملكة غير النفطية حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية إليها نحو 1,3 مليار دولار في عام 2009، أي ما يعادل 4,2 بالمائة من صادرات المملكة الكلية. وحيث أن مصر دولة منتجة للنفط فحصتها من إجمالي الصادرات السعودية أقل بكثير ولا تتجاوز 1,2 بالمائة (أي 2,2 مليار دولار). أما الواردات السعودية من مصر فبلغت حوالي 1,4 مليار دولار عام 2009، أي ما يعادل 1,5 بالمائة من إجمالي واردات المملكة.

مؤشر "تاسي"



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

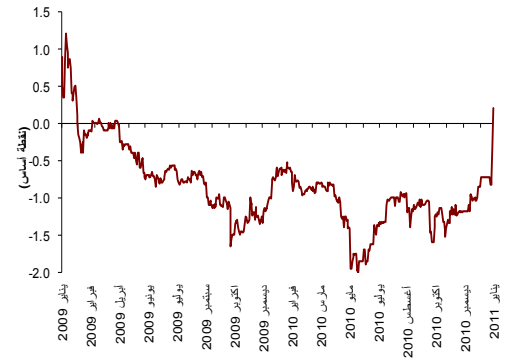
أو
براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

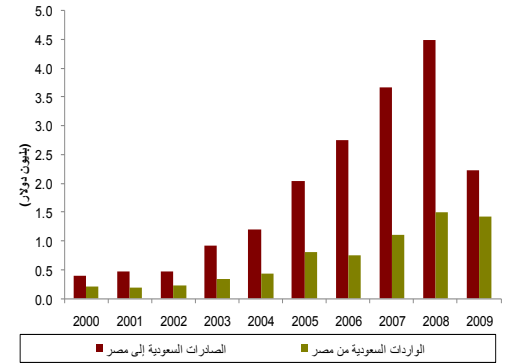


لكن انكشاف بعض الشركات السعودية أمام الأضطرابات في مصر يمثل مشكلة بالنسبة للشركات التي تمتلك حصصاً في شركات مصرية أو لديها منشآت إنتاجية، أما البنوك السعودية فلا تعتقد أنها منكشفة بالقدر الذي يدعو للقلق حيث لا تعتبر مصر مصدراً كبيراً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة. لكن العلاقة الاقتصادية الأكبر تأثيراً هي العدد الضخم من المقيمين المصريين العاملين في المملكة، حيث تشير بيانات حديثة إلى استحوذهم على نحو 15 بالمائة من إجمالي تأشيرات العمل الجديدة، فإذا كانوا يشكلون نفس النسبة من عدد المقيمين الأجانب في المملكة فيمكن تقدير أعدادهم في المملكة بحوالي 1,1 مليون فرداً. وربما تؤثر حالة عدم الاستقرار في الوطن الأم على حجم المبالغ التي يحولها المغتربون المصريون من المملكة.

سعر الريال الآجل لمدة عام



الميزان التجاري السعودي المصري



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح بإطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخالف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.